افراده وهذا القسم مما لا وجود له بل حكموا باستحالته لان الخصوصيات
لا يعقل كونها مرآة لملاحظة كليتها بخلاف العكس وكتفى بذكر التسعين
الاولين من تلك الاقسام الاربعة لعدم تحقق الرابع وظهور الثالث
وعدم تعلق الغرض به فيما هو المقصود الاصلي في تلك الرسالة وهو
تحقيق معنى الحرف والضمير واسم الاشارة والموصول والاول وان
كان كذلك لانه لما شارك الثاني في تشخص المعنى تعرض له ليزيد توضيح
صاحبه وقوله بعينه يحتمل ان يكون صفة كاشفة لتشخص
ويحتمل ان يكون في مقابلة قوله باعتبار امر عام اي قد يوضع اللفظ
لشخص باعتبار تعقله بعينه وتشخصه **وقد يوضع له بامر عام**
اي باعتبار تعقله بامر عا م **وذلك** اي الموضوع الشخص
باعتبار امر عام يتحقق **بان يعقل امر مشترك بين مشخصات**
ثم يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد من هذه المشخصات
بخصوصه اي يعين اللفظ بازاء كل واحد من افراده المشخصة
سواء كان ذلك الامر العام من ذاتياتها كما في معاني الحروف ومن عوار ض
كما في المضمرات واسماء الاشارات وذلك الامر العام ملحوظ باعتبار كونه
مرآة لملاحظة تلك الافراد التي هي المسميات الموضوع لكل واحد
منها اللفظ العام وليس ذلك الامر العام موضوعا له كما توهمه
بعض الافاضل في الضمائر والموصولات وغيرها وانما عبرت عن ذلك
التعيين الذي هو الوضع حقيقة بالقول الذي يظهر ذلك التعيين
غالبا وانما قيد بالحيثية المذكورة بقوله **بحيث لا يفيد ولا يفهم**
منه الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك لئلا يتوهم
ان ما وضع له اللفظ ههنا مفهوم كلي واحد من افراد ذلك الامر المشتر ك
حتى يستعمل فيه ويفيد ويفهم هو منه فان ذلك باطل بل المقصود

ان

ان الموضوع له والمستعمل فيه هذا الشخص من افراده على حدة وهذا
الآخر كذلك فانه غير مفاد وغير موضوع له فقوله دون القدر المشترك
حال من قوله واحد بخصوصه اي متجاوزا عن القدر المشترك فانه
غير مفاد وغير مفهوم منه بطريق الاستعمال فيه بحسب الوضع فلا يقا
هذا مثلا واريد الامر العام الذي هو مفهوم المشار اليه المفرد المذكر
واذا كان كذلك **فتعقل الواضع ذلك المشترك آلة للوضع**
ووسيلة لحصوله **لانه** اي المشترك **الموضوع له**
فقوله لانه بتقدير اللام معطوف على الخبر ان قرئ تعقل مصدرا
وان قرئ على صيغة المضارع المجهول من الثلاثي المجرد فالله منصوب
على الحالية ولانه عطف عليه **فالوضع كلي والموضوع له مشخص**
كما قررنا **وذلك** اي اللفظ الموضوع لمشخص باعتبار امر
عام **مثل اسماء الاشارة نحو هذا** تنزل ذلك الامر الكلي منزلة
المشار اليه المعين لكمال التعيين الحاصل بالبيان السابق فاستعمل
فيه ذلك الموضوع للاشخاص **فان هذا مثلا موضوع ومسماه**
اي معناه **المشار اليه المشخص** اي كل واحد من افراد مفهوم المشار
اليه مطلقا والمشخص صفة لكل واحد من حيث انه المشار اليها هنا
ولا يجوز ان يكون صفة للمشار اليه كما لا يخفى على اذني مسكة قوله
موضوعة في بعض النسخ بتاء التانيث على انه خبر هذا لتاويل
اللفظة او الكلمة وفي بعض اخر باضافته الى الضمير على انه من قبيل
الاسماء ومسماه بيان له وقوله **بحيث لا يقبل الشركة**
تاكيد لما يستفاد من المشخص يعني ان مفهوم هذا ما صدق
عليه المشار اليه المشخص الذي لا يقبل الشركة والحاصل ان مفاد
لفظة هذا الى مشار اليه مفرد مذكر مشخص لوحظ بامر عام

Copyright © King Saud University